معطيات عامة حول الإجراءات المتخذة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

ملخص لخطة العمل التي تم إعدادها ومدى تقدم إنجازها	معطيات حول الدورات التكوينية المتعلقة بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة	الإقتراحات والتوصيات
• بهدف وضع نظام ناجع لتلقي مطالب النفاذ والرد عليها يتم دائما التذكير بالمنشور الداخلي المتعلق بحث المصالح الإدارية على تسهيل مهمة المكلف بالنفاذ (المنشور عدد 43 بتاريخ 07 ماي 2019) • وفي مجال تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ إلى المعلومة تمت برمجة لقاء مع ممثلي هيئة النفاذ إلى المعلومة يتوج بإمضاء اتفاقية شراكة في الغرض • بهدف تطوير وظيفة النشر التلقائي للمعلومة تم إصدار منشور داخلي يدعو جميع المصالح إلى موافاة المصالح المختصة بالوزارة بالبيانات المحينة التي تدخل تحت طائلة النشر التلقائي حتى يتم إدراجها بالبوابة الجديدة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات الوزارة	تم اقتراح تنظيم دورة تكوينية لفائدة الإطارات المركزية والجهوية ضمن مخطط التكوين الخاص بوزارة التجارة لسنة 2021	يعد العمل على تكريس حق النفاذ إلى المعلومة مجهودا وطنيا تساهم فيه جميع الأطراف من إدارة عمومية ومجتمع مدني وهيئات مستقلة مما يستدعي تدعيم وتقوية الهياكل المكلفة بالنفاذ حتى تقوم بمهامها على أحسن وجه . وبهدف تحقيق ذلك لا بد من إحداث هيكل خاص بالإدارة يعنى بملف النفاذ إلى المعلومة (إدارة عامة ، إدارة ، خلية، وحدة...) مع توفير الوسائل المادية والبشرية الازمة وفي صورة تعذر ذلك، النظر في إسناد المكلف بالنفاذ إلى المعلومة صفة "مكلف بمهمة" .تحفيزا له على بذل المجهود الإضافي اللازم للتوفق في آداء مهامه .